

دور برنامج بادر لحاضنات التقنية في التحول نحو مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية

د.رانا مصباح عبد المحسن عبد الرازق

أستاذ القانون الجنائي المساعد بقسم القانون
عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – الرياض

Dr. Rana Mosbah Abdel Mohsen Abdel Razek
Assistant Professor of Criminal Law
Deanship of Community Service and Continuing Education
Princess Nourah bint Abdulrahman University
Email: ranamosbah2018@gmail.com
rmabdelmohsen@pnu.edu.sa
Mobile: 0509039953

استلام البحث: 09/01/2021 مراجعة البحث: 24/02/2021 قبول البحث: 25/02/2021

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على جهود المملكة العربية السعودية في التحول إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. كما هدفت التعرف على برنامج بادر لحاضنات التقنية، والتي تُشرف عليه مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية نموذجًا يساهم في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. وقد تم تأسيس برنامج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST) في عام 2007م، لتحسين وتطوير ودعم عملية ريادة الأعمال التقنية والحاضنات في المملكة، من خلال التأسيس لشراكات مع عدة جهات حكومية وخاصة، فضلاً عن مبادرات السياسة الاستراتيجية المطبقة في مجال ريادة الأعمال والحاضنات بالتعاون مع الهيئات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص. وأطلق البرنامج عدّة حاضنات أعمال بلغ عددها ثمان حاضنات في سبع مدن على مستوى المملكة، لتكون بذلك أكبر شبكة

حاضنات أعمال تقنية في الشرق الأوسط، وتسعى هذه الحاضنات إلى تعزيز نمو المشروعات ذات الجانب التقني. واستنادًا على الأهداف المشار إليها، اشتملت الدراسة على ثلاثة محاور أساسية تمثلت في:

- 1- ماهية مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وخصائصه، وسماته، ومقوماته، وركائزه.
- 2- جهود المملكة للتحول إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.
- 3- دور برنامج بادر في دعم توجهات الحكومة السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة، برنامج بادر لحاضنات التقنية.

Abstract

The study aimed to identify the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia to transform into a knowledge society based on the knowledge economy. It also aimed to identify the Badir program for technology incubators, which is supervised by King AbdulAziz City for Science and Technology as a model that contributes to transformation towards the existing knowledge society. Badir Technology Incubators and Accelerators program was established in 2007 to improve, develop and support the process of technical entrepreneurship and incubators in the Kingdom. This is done by establishing partnerships with different entities in cooperation with government agencies and different sectors. Badir has launched several business incubators since its inception date, with eight incubators in seven cities across Saudi Arabia, making it the largest in the Middle East. These incubators seek to promote the growth of technical projects. Based on the objectives referred to, the study included three main axes:

1. What is a knowledge society based on a knowledge economy, its characteristics, features, ingredients, and pillars.
2. The Kingdom's efforts to transform into a knowledge society based on a knowledge economy.
3. The role of the Bader Program in supporting the Saudi government's orientations towards a shift towards a knowledge society based on a knowledge economy.

Keyword: Knowledge Society, Knowledge Economy, Badir Technology Incubator Program.

مقدمة

تسعى المجتمعات المتطورة إلى التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، والذي يركز على عدم الاعتماد على الثروات الطبيعية إنما يعمل على تعزيز استثمار الفكر البشري، والتعامل معه كرأس مال محرك للمشروعات التي من شأنها دفع عجلة التقدم الاقتصادي. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال مجموعة من المقومات، والركائز الرئيسية ومنها: تنمية القوى البشرية، ونفيعل مشاركتها في الأنشطة التطويرية، والتركيز على التعليم، والابتكار، والإبداع، والبحث العلمي، والعمل على تحقيق جودة المخرجات. ولعل المملكة العربية السعودية من الدول التي بدأت فعلياً بالتحول إلى مجتمع معرفي منذ عام 2009م. وعززت ذلك بخطط تنموية على مستوى الدولة، وسياسات وطنية، واستراتيجيات، ووضع التشريعات والأنظمة التي تساهم في الانتقال نحو مجتمع المعرفة. وتركز هذه الدراسة على الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة. وهو مجتمع يتعامل مع الفكر كرأس مال، ومع الابتكار، والإبداع مولدين للمعرفة التي يمكن أن تكون مادة استثمارية ذات نفع اقتصادي. كما تركز الدراسة علماالتعرف على برنامج بادر لحاضنات التقنية، والتي تُشرف عليها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

أولاً: الإطار المنهجي:

1- مشكلة الدراسة:

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، والأهداف الاستراتيجية للصناعة الوطنية إلى تنوع مصادر الاقتصاد الوطني، وذلك بتطوير الصناعات التقنية غير النفطية، وتحفيز الإبداع والابتكار لتحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد مبني على المعرفة. كما قامت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، باعتبارها المؤسسة البحثية الوطنية المعنية بالعلوم والتقنية والبحث العلمي في المملكة، بإنشاء بيئة وطنية للإبداع في مجال التقنية، برنامج (بادر) لحاضنات التقنية، بهدف دعم فرص مشاريع الأعمال المبنية على التقنية وتطوير ريادة الأعمال التقنية.

وبناء على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة بصفة أساسية في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما دور برنامج بادر لحاضنات التقنية في دعم توجهات الحكومة السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما المقصود بمجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة؟
- 2- ماهي سمات مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة؟
- 3- ماهي أهم مقومات مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة؟
- 4- ما هي الركائز الأساسية التي يقوم عليها مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة؟
- 5- ما أهم الجهود التي بذلتها الحكومة السعودية للتحول إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة؟
- 6- ما هو دور برنامج بادر التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في دعم توجهات المملكة للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة؟

2- أهداف الدراسة:

بناء على مشكلة وتساؤلات الدراسة تهدف الدراسة إلى الآتي:

- 1- التعرف على ماهية مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.
- 2- البحث عن سمات مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.
- 3- الكشف عن مقومات مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.
- 4- التعرف على ركائز الأساسية التي يقوم عليها مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.
- 5- التعرف على جهود الحكومة السعودية للتحول إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.
- 6- تقصي دور برنامج بادر في دعم توجهات المملكة للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

3- أهمية الدراسة وأسباب اختيارها:

تكمن أهمية موضوع الدراسة فيما يلي:

- أن التحول نحو مجتمع المعرفة أصبح ضرورة حتمية لدفع عملية التقدم الاقتصادي في الدول.
- يُعد موضوع "التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وبناء مجتمع المعرفة" هدفًا رئيسيًا ضمن الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية العاشرة في المملكة.

- أصبح اقتصاد المعرفة من المصطلحات الحديثة التي دخلت علم الاقتصاد.
- محدودية وقلة الدراسات المتعلقة بمجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.
- الرغبة في مساهمة هذه الدراسة في إثراء المكتبة الجامعية في مجال اقتصاد المعرفة.

4- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، من خلال أسلوب الملاحظة الدقيقة للبيانات، من أجل التعرف على سمات، ومقومات، وركائز الأساسية التي يقوم عليها مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، مع التركيز على الجهود المبذولة للتحول نحو هذا المجتمع. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعرض ما أنجزته المملكة في هذا المجال.

5- أدوات الدراسة:

شملت أدوات جمع البيانات:

- أ) تحليل محتويات التقارير السنوية المقدمة من كلاً من برنامج بادر التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، إلى جانب تتبع السياسات الخاصة بالعلوم والتقنية، والابتكار.
- ب) المقابلة الهاتفية كأداة لجمع المعلومات من المشرف على برنامج بادر لحاضنات التقنية، بتاريخ 2019/12/31م. و1441/5/5هـ. وللدرد على بعض التساؤلات المطروحة والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة دارت حول المحاور الرئيسة الآتية:

1- ما هي أساليب برنامج بادر لحاضنات التقنية في دعم توجهات المملكة للتحول نحو مجتمع المعرفة؟

2- ما هي الوحدات الإدارية الخاصة ببرنامج بادر لحاضنات التقنية؟

3- كم عدد الحاضنات التي يحتويها برنامج بادر لحاضنات التقنية؟

4- كم عدد مسرعات التقنية التي يحتويها برنامج بادر لحاضنات التقنية؟

5- كم عدد المشروعات التي تضمها كل حاضنة من برنامج بادر لحاضنات التقنية؟

6- ما هي إنجازات برنامج بادر لحاضنات التقنية؟

7- ما هي التحديات والصعوبات التي واجهت برنامج بادر لحاضنات التقنية؟

8- ما هي المقترحات والتطلعات المستقبلية لبرنامج بادر لحاضنات التقنية؟

9- ما هي رؤية برنامج بادر لحاضنات التقنية للوصول بالبرنامج للعالمية؟

وسوف تعرض نتائج هذه المقابلة في متن البحث من خلال المحاور الرئيسة للدراسة.

6- حدود الدراسة:

أ- **الحدود الموضوعية:** اقتصرَت الدراسة على التطرق إلى برنامج بادر لحاضنات التقنية ودوره في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

ب- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 1441هـ-2020م.

ج- **الحدود المكانية:** اقتصرَت الدراسة على مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية-الرياض.

7- صعوبات الدراسة: Delimitation

واجهت الدراسة بعض العقبات والتي تمثلت في قلة المراجع المتخصصة في موضوع الدراسة، ونقص البيانات الخاصة بمقومات اندماج اقتصاد المعرفة في المجتمع السعودي.

8- مصطلحات الدراسة:

* **المعرفة (Knowledge)** (سالمي، 2010م): هي حيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم والممارسة. فهي رأس مال فكري تتحقق عند استثمارها الفعلي.

* **مجتمع المعرفة (Knowledge Society)** (قابوس، ٢٠٠٧ م): هو نتاج التطورات المتلاحقة في كافة المجالات العلمية، والفكرية، السياسية، الاجتماعية، والتكنولوجية، ويطلق على المجتمع الذي يعتمد على المعرفة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتفعيل البحث العلمي، والابتكار، والإبداع إذ أنه يسعى إلى تكوين المعرفة، والتعامل مع كل ما يرتبط بها من إدارة، وتنظيم، ونقل، واستثمار.

* **اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy)** (التخطيط، ٢٠١٤ م): هو فرع حديث من فروع علم الاقتصاد وهو يقوم على المعرفة، واستثمارها، وتحويلها كمصدر من مصادر الدخل الوطني لتحسين التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل بيئة تنافسية.

* **مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة (Knowledge-base society in the Knowledge economy)**(سليمان، 2009م): هو الذي يتميز بمجموعة من الخصائص منها: أنه يعتمد على الابتكار، والإبداع، وعلى نظام تعليم يدعم البحث العلمي، والتنافسية من خلال بنية تحتية مجهزة، ودعم اقتصادي عن طريق حوافز اقتصادية، وتشريعات، وقوانين تنظم عمل رأس المال الفكري من خلال نشر، وتكوين، وإدارة، وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي، إذ أنه يتعامل مع المعرفة كسلعة.

* **برنامج بادر لحاضنات التقنية (Badir program for technology incubators)**(<http://www.badir.com.sa>): برنامج وطني شامل يهدف إلى تطوير، وتفعيل، ودعم عملية ريادة الأعمال، وحاضنات التقنية للمساهمة في تسريع، ونمو المشروعات التقنية الناشئة في المملكة العربية السعودية.

9-الدراسات السابقة:

يعد موضوع التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة من الموضوعات الهامة والحيوية، والتي أصبح مجالاً خصباً للتناول من قبل الدراسات، والأبحاث العلمية، وفي السياق الآتي سنعرض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة العربية، والأجنبية، وسيتم الاعتماد على الترتيب الزمني من الأقدم للأحدث في عرض الدراسات.

أ- الدراسات العربية:

1-دراسة (سماي، 2010م) هدفت هذه الدراسة إلى دور الحاضنات التكنولوجية، تشكل الحاضنة بيئة متكاملة لدعم الأفكار الإبداعية، وتحويلها إلى مشروعات استثمارية ذات صفة استثمارية؛ لأن الحاضنات وبطبيعتها الخاصة تحتاج إلى الدعم المستمر، لذلك كان لابد من تفعيل دور القطاع الخاص، ومحاولة استقطاب اهتمام الشركات الخاصة لاستثمار إمكاناتها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ذكرت الدراسة أن الحاضنات ذات أشكال مختلفة منها: حقائق التكنولوجيا، ومراكز الابتكار، والمدن المعرفية والتي من شأنها دعم التنمية المستدامة. وقد أوصت الدراسة ببعض توصيات منها: تعزيز تكنولوجيا المعلومات، والتحول إلى التركيز على صناعة المعلومات، وتوفير الدعم والتمويل اللازم لهذه الصناعة.

2-دراسة (عماد الدين، 2012م) هدفت الدراسة إلى دور الحاضنات التكنولوجية في التغلب على التحديات التي تواجه المشروعات الابتكارية، والإبداعية، ومن هذه التحديات: صعوبة الحصول

على الاعتمادات والضمانات المالية إذ أن بعض الجهات التمويلية تخشي الاستثمار في أفكار ابتكارية، والافتقار إلى العمل التعاوني مع الجامعات ومراكز البحوث إضافة إلى التحديات المرتبطة بالإدارة والتخطيط، والإبداع الذي يدفع عجلة التقدم الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات. وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاد المعرفة فتح المجال للدول النامية لخلق فرص جديدة للتنمية، واقرن ذلك بمجموعة من التحديات التي تتطلب إجراءات معينة للتغلب عليها منها: تعزيز دور الابتكار والإبداع، وإتاحة الفرصة أمام العقول الشابة لاستقطاب أفكارهم، وابتكاراتهم، واحتضانها من خلال حاضنات تكنولوجية مهيأة لتحويل تلك الأفكار إلى مشروعات استثمارية تساهم في تطوير المجتمع وتنميته، وأكدت الدراسة ضرورة أن تلتزم الجهات المتبينة للحاضنات بالعمل المعياري، وتخضع تلك المشروعات للتقييم الدوري بهدف تطوير أدائها، ورفع مستوى كفاءتها، وجاهزيتها.

3-دراسة (يوسف، 2013م) هدفت الدراسة إلى أن الاقتصاد القائم على المعرفة يتصف بمجموعة من الصفات منها: التحول من المحلية إلى العالمية، ومن المركزية والاحتكار إلى اللامركزية والإتاحة، وأيضاً من المحدودية إلى الاتساع، ومن العمل الفردي إلى العمل الجماعي. وإرساء مجموعة من الدعائم والمقومات اللازمة مثل: البنية التحتية، والتجهيزات المادية، والموارد البشرية المؤهلة، والتي يمكن أن تستخدم في مجموعها أداة تطويرية لبناء مجتمع معرفي. وكذلك تطرقت الدراسة إلى أهم الصعوبات التي تواجه اقتصاد المعرفة في العالم العربي منها: ضعف التمويل للبحوث العلمية حيث لا يتجاوز الانفاق في المعدل العام 0,2% من الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي مقابل معدل عالمي يقدر بـ 1,7%. وسلطت الدراسة الضوء على التجربة المصرية للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وأوصت بمجموعة من التوصيات منها: تفعيل خطة وطنية للتحول الكامل لاقتصاد المعرفة تركز على تقليص الفجوة الرقمية بين مصر وغيرها من الدول، وتطوير التشريع لتنظيم العمل في مجال التجارة الإلكترونية، وتحفيز التعليم القائم على الإبداع، والابتكار، وزيادة التمويل، والدعم المادي للبحوث العلمية، والدراسات التطويرية.

4-دراسة (العوض، 2014م) هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم مجتمع المعرفة، ومفهوم الاقتصاد المعلوماتي، وقد علل الباحث سبب هذه التسمية بأن المعلومات أصبحت هي رأس المال المستخدم من قبل الباحثين، والشركات، ويقاس أداء تلك الأطراف من خلال قدرتهم على توليد، وإدارة المعلومات الإلكترونية. ويعتمد هذه الاقتصاد على الموارد البشرية المؤهلة، وقدرتهم على

الابتكار مما يجعلهم تتنافس في سبيل استقطابهم الشركات. وقارنت الدراسة بين مقومات الاقتصاد العربي القديم المبنية على الموارد الطبيعية، والعمالة، ورأس المال، وبين مقومات الاقتصاد المعرفي العربي المبنية على المعرفة الفنية، والذكاء، والإبداع، والمعلومات.

5- دراسة (الرابغي وآخرون، 2016م) هدفت هذه الدراسة إلبیان جهود الحكومة السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، فلم تكن المملكة العربية السعودية بمعزل عن الحراك العالمي لذلك التحول؛ لذا عمدت إلى تبني فكرة التحول إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وسعت إلى إرساء دعائم ذلك التحول، وتوفير متطلباته.

وسلّطت الدراسة الضوء على دور برنامج بادر لحاضنات التقنية كنموذج لدعم توجهات الدولة للتحول نحو ذلك المجتمع. وأوصت ببعض التوصيات منها: ضرورة العمل على توفير واستيفاء مقومات وركائز التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وضرورة الإسراع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، وتحويلها إلى خطط خمسية كما نصت عليه إحدى سياسات خطة التنمية العاشرة. وضرورة أن تقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بتبني برامج لحاضنات في مجالات معرفية مختلفة بغرض التنوع مع الاستفادة من برنامج بادر كنموذج مثالي.

ب- الدراسات الأجنبية:

- 1- دراسة (Allam، 2013) هدفت هذه الدراسة إلبیان تحول دولة الامارات العربية المتحدة إلى دولة قائمة على اقتصاد المعرفة، من خلال تقييم إنجازاتها في استيفاء متطلبات الدعائم الرئيسة في الاقتصاد، وتقييم مقدرة الإمارات كدولة في تطبيق المعرفة، ونشرها، واستثمارها، وتوصلت الدراسة إلى أن الإمارات العربية المتحدة حققت تقدماً في توفير ركائز اقتصاد المعرفة، وتنفيذها، واستطاعت الانتقال إلى مرحلة قائمة على الابتكار، والاختراع، كما أنها حققت مستويات جودة عالية في البنية التحتية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 2- دراسة (Nour، 2014) هدفت الدراسة إلى توضيح التحديات التي تواجه الدول العربية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وقد بلورت تلك التحديات في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسية، والتنظيمية. وركزت هذه الدراسة على أن التغلب على هذه التحديات يتطلب تغييراً جذرياً للنظرة السائدة المعتمدة على ثروات الأرض الطبيعية إلى الاعتماد على الموارد البشرية، وتحول المجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي، ووضع خطط

استراتيجية وطنية تضع في اعتبارها الظروف الخاصة بكل دولة عند رسم ورصد خطط التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

3- دراسة (Al-Sudairi & Bakry) (هدفت الدراسة إلى بيان حالة المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بقضايا المعرفة الرئيسية من خلال مؤشر الابتكار العالمي (GII)، من أجل توجيه تطوير المعرفة في المستقبل. كما تعرضت إلى توضيح تجارب أربع دول أخرى: البرازيل وروسيا؛ وماليزيا وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وأكدت الدراسة ضرورة تطوير المعرفة المستقبلية في المملكة العربية السعودية.

4- دراسة (Stehr & Ruser 2017) هدفت الدراسة إلى مناقشة مفهوم مجتمع المعرفة ودوره في الحياة اليومية وفي العلوم الاجتماعية؛ وكذلك التأكيد على تميز مجتمعات المعرفة الحديثة؛ كما أشارت الدراسة إلى أن الاقتصادات الحديثة الأجل قائمة على المعرفة؛ وقدمت الدراسة بعض الملاحظات حول المعرفة والابتكار، وأخيراً ناقشت العلاقة بين المعرفة والديمقراطية.

5- دراسة (Nurunnabi، 2017) هدفت الدراسة إلى بيان أهم القضايا المتعلقة بتحويل الاقتصاد المعتمد على النفط إلى اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، وهي دولة شهدت ثورة ملحوظة عقب اكتشاف النفط قبل أكثر من ثلاثة أرباع قرن (مارس 1938). وقدمت الدراسة نظرة ثاقبة لما يشبه اقتصاد المعرفة في البلاد اليوم وقضايا السياسة المحتملة المتعلقة بكيفية تطور الاقتصاد إلى المستقبل. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك ستة جوانب أساسية يجب مراعاتها في تطوير اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية: رأس المال البشري والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد والتعليم والعمالة. على وجه الخصوص، تم تحديد العديد من التحديات المتعلقة برأس المال البشري والبحث والبطالة بين الإناث المتعلقات في الجامعة. تؤكد رؤية الحكومة السعودية 2030 والبرنامج الوطني للتحول 2020 ذات الصلة على أهمية تنويع الاقتصاد من خلال تطوير اقتصاد المعرفة.

ثانياً: الإطار النظري:

استهدف الإطار النظري للدراسة توضيح ماهية مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وخصائصه، وسماته، ومقوماته، وركائزه، كما يتطرق إلى بيان جهود الحكومة السعودية للتحول إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: ماهية مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وخصائصه، وسماته، ومقوماته، وركائزه:

لقد أصبح مجتمع المعرفة اليوم واقعا وليس خيارا تتبناه الأمم، وهذا ما جعل البشرية تتجه نحوه، ولعله يُشكل السبيل الأفضل للتفاعل مع مجتمع المعلومات والاقتصاد المعرفي. فتُشكل المعرفة مورداً رئيساً يبنى عليه مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، يعتمد أساساً على المعرفة والفكر البشري، فهي المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كافة المجالات، إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بحيث تشكل هذه المعرفة مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته.

يُعرف مجتمع المعرفة (قاري، 2008م): على أنه هو مجتمع يعترف بالدور الحاسم للمعرفة في تشكيل ثروة المجتمع وتكريس رفاهيته. فهو المجتمع الذي يستند في نشأته على المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بمستويات ذات جودة في جميع أوجه أنشطة المجتمع بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وفي تعريف آخر (الرابغي، آخرون، 2016م): أنه هو ذلك المجتمع الذي يعتمد على الابتكار، والإبداع، والتطوير في إثراء متطلبات التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

تري الباحثة أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يقوم على مبدأ استثمار الفكر البشري من خلال إبداعه، وابتكاراته، وتوظيف تلك المخرجات في مجالات استثمارية تعود بالربح، والنفع على المجتمع، وأفراده.

ويأتي التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي الرقمي مواكباً ومتلائماً مع التطور السريع في التكنولوجيا المعلوماتية، (الشهري، 2019م) ويقصد به: التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع وكافة المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة زمنية معينة.

وقد عرف البنك الدولي الاقتصاد القائم على المعرفة (التخطيط، ٢٠١٤ م): بأنه هو الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة، ونشرها، واستثمارها، بفاعلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة.

أولاً: - خصائص مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة (قاري، 2008م؛ الحربي، 2017م؛ الشهري، 2019):

هناك العديد من الخصائص المحددة لمجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، ومنها: -

1-المعرفة: التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية، باعتبارها رأس المال المعرفي؛ فالمعرفة تخلق القوة وتعد وسيلة لتغيير الحياة إلى الأفضل من خلال الفرص الجديدة.

2-الابتكار (البحث والتطوير): يستند مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة على الإبداع والابتكار البشري، ويكمن التحدي في خلق بيئة تشجع وتكافئ الابتكار، من خلال نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

3-التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

4-الحكومة الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الإطارات القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: -السمات التي يتسم مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة (الشمري، 2008م؛ سليمان، 2009م؛ سالم، 2010م؛ الشهري، 2019م)

يتسم مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة بعدد من السمات، ومنها: -

- لا تمثل المسافات أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق مع الاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة المجالات.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.
- إن مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين.

- تشجيع الاستثمار في المعرفة والمعلومات، بهدف ضمان استمرارية التنمية، والقدرة على مجابهة التحديات، وأن قوامها رأس المال البشري المؤهل تأهيلاً يمكنه من استخدام أحدث التقنيات.
- تعزيز القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل، وارتباطه بالذكاء والخيال، والوعي الإدراكي بأهمية الاختراع.
- دعم التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب؛ لتمكين الموارد البشرية من مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتصف بالفعالية، لبناء نظام معلوماتي واتصالي فائقة السرعة والدقة والاستجابة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- تفعيل عمليات البحث العلمي وتطويره، كمحرك للتغيير والتنمية المستدامة.
- تحقيق المرونة، ومتطلباتها القابلة للتغيير بشكل سريع، والتطور، لتلبية احتياجات متغيرة.
- تنافسية الاقتصاد إذ إنه يمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.

ثالثاً: -المقومات التي يقوم عليها مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة (السنّي، 2005م).

وهناك العديد من المقومات التي يُبنى عليها مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، ومنها:-

- التعزيز المستمر للتعلم واكتساب المعرفة عبر أساليب وعمليات حديثة ومتطورة.
- تطوير نظم المعلومات خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمعرفة.
- تشجيع ودعم الابتكار والإبداع في البحث العلمي والتقني.
- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة.
- تغيير المهارات والمؤهلات المطلوبة للعمل وتطوير كفاءات وقدرات الموارد البشرية بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- تشجيع الاستثمار فيها لتعزيز خلق المعرفة واقتسامها وتوظيفها.
- إنشاء بنية تحتية للأعمال الإلكترونية وبما يتناسب مع التحول لاقتصاد المعرفة.

رابعاً:-الركائز التي يقوم عليها مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة (فاروق، 2005م؛ الشهري، 2019م).

يقوم مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة على مجموعة من الركائز، أهمها:

1- الركيزة الاقتصادية:

تتمثل الخاصية المميزة لمجتمع المعرفة القائم على مجتمع المعرفة في الطبيعة الاقتصادية للمعلومات. وأصبحت المعرفة أساساً للاقتصاد الحديث.

٢ - الركيزة التكنولوجية:

التركيز على البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

3- ركيزة الموارد البشرية:

تركيز الاعتماد على رأس المال البشري من خلال التعلم والتّعليم الحديث، والتدريب، والتأهيل، والابتكار الذي يدعم البحث العلمي، ومخرجاته بناء على نظام يعمل على ربط مؤسسات التعليم بالمؤسسات الصناعية في الدولة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على ما تم استعراضه مسبقاً من خصائص، وسمات، ومقومات، وركائز مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وترى الباحثة أن المعرفة هي نتاج تفاعل الإنسان مع المعلومات، فتمثل المعرفة الأساس الرئيسي في تحقيق الابتكارات والاكتشافات والاختراعات التكنولوجية، حيث أن التكنولوجيا هي نتاج المعرفة والعلم وبالشكل الذي يقود إلى استثمارات جديدة ومن ثم زيادة القدرة الإنتاجية. وأن الاعتماد على الاقتصاد القائم على المعرفة في الجانب التقني يهدف إلى تطوير العلم والمعرفة، للسماح بتبادل الأفكار، والإبداع، والتطوير، لتفتح آفاق واسعة أمام كافة أفراد المجتمع، لأن المنتجات الفكرية والمعرفية ذات أهمية كبيرة في مجتمع المعرفة.

المحور الثاني: جهود الحكومة السعودية للتحول إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة:

تسعى المملكة العربية السعودية بفاعلية للتحول إلى مجتمع المعرفة؛ لذا فقد اعتمدت على استراتيجية وطنية؛ للوصول إلى أهداف التحول إلى مجتمع المعرفة، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وذلك بالاعتماد على

عامل الإنتاجية الفردية، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن السعودي؛ فلذلك وضعت استراتيجية وطنية من خلال وزارة الاقتصاد والتخطيط لإنشاء مجتمع معرفي ينشر تلك المعرفة ويستثمرها في كافة المجالات المختلفة في المجتمع (الشهري، 2019م).

يتطلب هذا التحول التركيز على تطوير العنصر البشري وتوجيه ليكون مبدعاً وأكثر إنتاجية، كما استجبت ممارسات مهمة مثل: زيادة أهمية المعرفة ودورها في تراكم الثروة، وسرعة توليد المعرفة، ونشرها، واستثمارها، وزيادة حدة المنافسة عالمياً واعتمادها على المعرفة، وزيادة مهمة التعليم والتدريب، وتحرير التجارة، وزيادة المحتوى المعرفي في المنتجات والصادرات، وعولمة محلية الإنتاج من خلال الشركات متعددة الجنسيات (الحربي، 2017م).

وبناءً عليه، يصبح تحول المملكة باتجاه مجتمع المعرفة أمراً حتمياً، لضمان استدامة عملية التنمية، وبناء اقتصاد منافس؛ لذا فإن تبني استراتيجية وطنية في هذا الخصوص، تدعمها خطة تنفيذية لضمان إنجازها، يُعد إجراءً ملحاً ومنطقياً، فقد أدركت المملكة أن التحول إلى مجتمع المعرفة قد أصبح ضرورة، تملئها متطلبات النمو في المملكة والتطورات الدولية، والتي تغير فيها مفهوم المنافسة العالمية، لتصبح المعرفة أساس المزايا التنافسية بين الدول.

أدركت المملكة أهمية التعليم من أجل تحقيق أهدافها في إقامة اقتصاد قائم على المعرفة، فالتعليم من الأسلحة الهامة في مسيرة وتطور الأمم وتقدمها، وما من أمة تراجعت وتخلت عن التعليم إلا وتخلفت، فالعلم مفتاح السير إلى الأمام وسبيل التقدم، فالتعليم الجامعي دور كبير في دعم خطط التنمية والتحول إلى مجتمع المعرفة من خلال الاهتمام بالثروة البشرية التي تعد أساساً وامتداداً للثروة الطبيعية. فالباحث العلمي، والابتكار قوة للدولة وداعم لاقتصادها. احتلت المملكة العربية السعودية المركز رقم 43 عالمياً على مؤشر الابتكار العالمي في عام 2015م، والمركز رقم 32 على مستوى العالم في البحث العلمي بحسب منظومة "SJR" التي تعنى بالترتيب الدولي للعلوم في عام 2016م، ويلاحظ التطور الذي حققته المملكة في المراتب المتقدمة التي تحتلها عاماً تلو الآخر (الشهري، 2019م).

وتسعي المملكة لبناء المنظومة التعليمية التي ترتبط كثيراً بتلبية احتياجات السوق الفعلية، فالتعليم الجيد والبحث العلمي المتطورهما القوة الدافعة والمحركة للإبداع، وبالتالي يُعد الاستثمار في تعليم الفرد في المجتمع استثماراً في رأس المال البشري الذي هو الثروة الحقيقية، وهو ما يطلق عليه مجتمع المعرفة.

وترى الباحثة أن التّعليم ومُخرجاته من البحث العلمي والابتكار يُعد رابطاً مشتركاً بين التحول الوطني إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة ورؤية المملكة 2030م حيث تشكل منظومة التعليم أحد أهم الطرق لنشر المعرفة في المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة.

وعملت المملكة على تعزيز منظومة الابتكار الوطنية بهدف تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، والتركيز على الموارد البشرية. ولتفعيل دور تلك المنظومة كان لابد من تعاون القطاعات كافة (العام والخاص والأكاديمي) في البحث والتطوير ووضع سياسات حكومية تدعم البحث، والتطوير، والابتكار.

أصدر مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٢ م السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، وبعد ذلك تم وضع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في عام ٢٠٠٨ م، والتي هي نتاج تلك السياسة، وتتولى هذه الخطة مسؤولية تخطيط، وإدارة، وتنسيق كل ما يتعلق بالسياسة، وأهدافها، وتطورها؛ من أجل الوصول لتحقيق أهداف التنمية والتطوير اللذين تتطلع إليهما المملكة للانتقال بالاقتصاد الوطني ليصبح قائماً على المعرفة، وسعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في وضع الخطة الاستراتيجية للعلوم والتقنية والابتكار من خلال برنامج التحول الوطني المرتبط بأهداف رؤية المملكة 2030م. (وزارة التخطيط، 2014م).

وانطلاقاً من قناعة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بأن التقنية هي من أهم السبل لتحقيق أهداف التنمية والتطوير اللذين تتطلع إليهما المملكة للانتقال بالاقتصاد الوطني ليصبح قائماً على المعرفة، ولمعالجة أحد أبرز التحديات التي تواجه المملكة في ضعف منظومة الابتكار والمحتوى المحلي التقني في قطاعات رئيسة في المملكة، ولدعم «برنامج دعم الجامعات والمراكز البحثية» كأحد برامج التحول الوطني (2020)، وسعت المدينة إلى وضع الخطة الاستراتيجية لتنمية العلوم والتقنية والابتكار المرتبطة بأهداف رؤية 2030 عن طريق مجموعة من البرامج، لذا حرصت المدينة من خلال مكتب البراءات السعودي، والحاضنات والمسرعات للتقنية، وبرنامج دعم التطوير التقني والصناعي على تنفيذ تلك البرامج. وتقوم المدينة بإجراء البحوث العلمية التطبيقية لخدمة التنمية وتقديم المشورة العلمية على المستوى الوطني. والمشاركة في إعداد الخطط الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها، ودعم برامج ومشاريع البحوث العلمية للأغراض التطبيقية والعمل على تطوير آليات لتحويل مخرجات البحث العلمي والتطوير التقني إلى منتجات صناعية، إضافة إلى تقديم الخدمات العلمية المتخصصة في مجالات المعلومات والنشر العلمي وتسجيل براءات الاختراع، وتسعى المدينة إلى التنسيق مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث في المملكة في مجالات البحوث العلمية التطبيقية وتبادل المعلومات والخبرات، وكذلك عقد الشراكات من خلال

التعاون العلمي بين المملكة والمؤسسات العلمية الدولية، وقامت المدينة بإنشاء معهد الابتكار والتطوير الصناعي وفي عام 1435هـ في إطار استكمال دورة الابتكار التقني في المملكة، وتتلخص رؤيته في تحفيز ودعم الابتكار عن طريق استثمار جهود البحث التطبيقي والتميز المعرفي في المدينة وربط مخرجاته بالصناعة والمساهمة في الوفاء بمتطلباتها. والذي يضم (المركز الوطني للتطوير الصناعي، مراكز الابتكار التقني، وحدة دعم المخترعين والملكية الفكرية، برنامج بادر لحاضنات التقنية) (<https://www.kacst.edu.sa/arb/about/Pages/WhoWeAre.aspx>)

وبناءً على ما سبق، تم استعراض جهود الحكومة السعودية الرامية للتحول إلى مجتمع المعرفة، والتي تستهدف تعزيز قدرات المملكة في مجال الابتكار، والبحث العلمي، والاستخدام للمعرفة. وإن تحول المملكة إلى الاقتصاد القائم على المعرفة يتطلب بذل جهود مكثفة ومتسارعة في جميع المجالات والقطاعات، وعلى رأس المجالات التي يجب أن تحظى بالأولوية: التعليم ورأس المال البشري، والعلوم والتقنية والابتكار، وتقنية المعلومات والاتصالات.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي شهدته المملكة في مجال العلوم والتقنية والابتكار، إلا أنه ينبغي أن تتوسع الجهود والاستثمارات الحالية الهادفة لبناء القدرات في هذا المجال. لقد بدأت المملكة بالفعل مرحلة مهمة، تم خلالها توجيه استثمارات لدعم الابتكار والبحث العلمي.

وبعد أن استعرضنا ماهية مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وخصائصه، وسماته، ومقوماته، وركائزه، وبإضافة إلى جهود الحكومة السعودية في التحول نحو هذا المجتمع، وذلك في الإطار النظري للدراسة، سنسلط الضوء على التعرف إلى برنامج بادر لحاضنات التقنية في الإطار التطبيقي كنموذج يساهم في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

ثالثاً: الإطار التطبيقي:

أولاً: دور برنامج بادر لحاضنات التقنية في دعم توجهات الحكومة السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة:

يُعدُّ برنامج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية أحد أهم البيئات الوطنية والإبداعية في مجال الابتكار ودعم تأسيس ونمو المشروعات الريادية والناشئة، والذي تم تأسيسه في عام 2007م من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية؛ بهدف دعم فرص مشاريع الأعمال المبنية على التقنية، وتطوير ريادة الأعمال في المجال

التقني. ويسعى برنامج بادر إلى دعم وتطوير صناعة الحاضنات التقنية في المملكة، فضلاً عن الترويج لمفهوم ريادة الأعمال التقنية، وتحويل المشاريع التقنية إلى فرص تجارية ناجحة. وقد أطلق البرنامج منذ إنشائه عدة حاضنات أعمال؛ إذ بلغ عددها ثماني حاضنات في سبع مدن على مستوى المملكة، والتي تسعى بدورها إلى مساندة رواد ورائدات الأعمال السعوديين، وإرساء بيئة خصبة لنشوء مشاريع تقنية ناشئة، بالاعتماد على مبدأ الحد من المخاطر، وبناء شركات قابلة للنجاح والاستمرار.

ويضم برنامج بادر ثلاث إدارات ووحدة إدارية تتولى دعم الابتكار، والإبداع، وريادة الأعمال بما يتفق مع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة (<http://www.badir.com.sa>) وهي على النحو الآتي:

1- إدارة دعم تطوير الحاضنات:

تقدم إدارة دعم تطوير حاضنات الأعمال مجموعة من الخدمات من أجل تحسين وتطوير الأداء من خلال تطوير الاستراتيجيات، والتخطيط، والتنفيذ لبرامج تسويقية تثقيفية تساهم في رفع الوعي لدى أفراد المجتمع بدور الحاضنات، وتعمل على دعم المشروعات الناشئة بالمملكة مما ينعكس بالنعفعلى التنمية الاقتصادية في المجتمع.

2- إدارة دعم ريادة الأعمال التقنية:

تقديم الخدمات والفعاليات بهدف التوعية بدور ريادة الأعمال التقنية، وإعداد الكفاءات المتخصصة وفقاً لأحدث الأساليب، ومن هذه الخدمات لرواد الأعمال في مجال التقنية ربط رواد الأعمال بالمنظمات المحلية والعالمية.

3- إدارة التمويل والمتاجرة التقنية:

تأسست بهدف مساعدة رواد الأعمال في الحصول على التمويل، والدعم للمشروعات المحتضنة من خلال شبكة تضم الصناديق المالية الحكومية، والأهلية، ورجال الأعمال، والمستثمرين بهدف دعم الرواد تحديداً في بدايات المشاريع المحتضنة، كما تهدف إلى التغلب على الصعوبات المالية من خلال تقديم حلول تمويلية مبتكرة تضمن استمرارية الدعم، والتمويل للمشروعات المحتضنة.

4- وحدة خدمات المخترعين:

تأسست بهدف حماية الإنتاج الفكري للمخترعين من خلال حماية الملكية الفكرية، ودعمهم، وتوعيتهم بأهمية الحصول على براءات اختراع تضمن ملكيتهم للاختراع في جميع المجالات المختلفة، عن طريق إقامة

المحاضرات، والدورات التدريبية، والمؤتمرات، وحلقات النقاش، التي تعمل على تقديم الخدمات الاستشارية، والتواصل مع المخترعين، ومتابعة تطور اختراعاتهم.

لذلك يقوم برنامج بادر بأربعة أدوار رئيسة هي: مرحلة الاحتضان، والتسريع، وتسهيل التمويل، ورفع الوعي بريادة الأعمال، حيث يقدم البرنامج الخدمات للشركات الناشئة في مرحلة الفكرة، وكذلك تلك التي لديها منتجات جاهزة ويمكنها دخول السوق، ومساعدتها في مساحات العمل المشتركة، المكاتب الخاصة، دعم البنية التحتية، الدعم القانوني، المحاسبة وخدمات مسك الدفاتر.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر البرنامج ورش عمل، ودورات لتنمية مهارات رواد الأعمال. ومع ذلك، فإن هذا لا يغطي النطاق الكامل للعمل الذي يقوم به برنامج بادر لدعم وتطوير النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة، وفي الواقع كان البرنامج ولا يزال يقود العديد من الجهود لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع السعودي، فالبرنامج مفتوح أمام جميع رواد الأعمال السعوديين في مجال التقنية ممن لديهم مشاريع تقنية مبتكرة في مراحلها المبكرة أو نموذج أولي أو حتى مفهوم أولي لمنتج يلبي الشروط والمتطلبات الخاصة للاحتضان. تبدأ عملية الاختيار بنظام فرز بسيط ولكنه دقيق يعتمد على أفضل الممارسات الدولية لتركيز الموارد المناسبة على الأفكار والمتقدمين الأكثر احتمالاً للنجاح.

وفيما يتعلق بالتمويل، فقد واجه العديد من رواد الأعمال المحتضنين في برنامج بادر خلال السنوات الماضية صعوبات في الحصول على الاستثمارات اللازمة لإنشاء مشاريعهم، واستمرار نموها، وبالتالي، قامت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ممثلة في برنامج بادر، بدراسة تجارب الدول الأخرى، وخُصصت إلى أن الحل يكمن فيما يسمى بصناعة المستثمرين الأفراد، والذي يمكنهم تقديم حلول تمويل مبتكرة لسدّ الفجوة التمويلية والاستثمار في المراحل الأولى من عمر المشروعات الناشئة.

نجح برنامج بادر في تأسيس أول شبكة للمستثمرين الأفراد في المملكة «شبكة سرب»، وفي شهر مايو من عام 2012م، والتي تهدف إلى سدّ الفجوات التمويلية وتخطي العقبات التي تعوق انتقال المشاريع من مجرد أبحاث إلى مشاريع قائمة، كما نجح البرنامج في دعم وتسهيل تمويل الشركات التقنية الناشئة، عبر توفيره منصة ربط بين المستثمرين ورواد الأعمال، وذلك خلال فعاليات «يوم عرض المشاريع» التي تُعقد أربع مرات على مدار العام الواحد. (السنوي، 2014م).

ويُقدم برنامج بادر تمويلاً أولياً للمشاريع المقبولة في مرحلة التسريع، وفي المراحل التمويلية التالية من النمو، فإن البرنامج عند احتضانه أي شركة تقنية ناشئة يعمل على تسهيل تمويلها عبر توفيره منصة ربط بين

المستثمرين ورواد الأعمال، وذلك خلال اللقاءات الدورية التي تُعقد على مدار العام للمساعدة في سد الفجوات التمويلية.

أطلق برنامج بادر استراتيجية استثمارية جديدة تهدف إلى الاستثمار في شركات التقنية الناشئة ذات الإمكانيات العالية مع التركيز على الشركات المحتضنة أو المتخرجة من البرنامج، إذ تهدف استراتيجية الاستثمار الجديدة إلى سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها الشركات الناشئة وتعيقها عن التحول من شركة ناشئة إلى شركة في مرحلة النمو قادرة على استقطاب رؤوس الأموال الاستثمارية (السني، 2016م).

قدّم برنامج بادر خدماته لما يزيد على 280 شركة ناشئة منذ إنطلاقه؛ حيث ساهم في مساعدة تلك الشركات التي كانت تواجه صعوبات في الحصول على الاستثمارات اللازمة، وفي الوصول إلى قاعدة واسعة من العملاء، وفي الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة، كما عمل «بادر» على تطوير سياسة احتضان وطنية؛ من خلال إنشاء شبكة من المستثمرين الأفراد، وسدّ الفجوة الناجمة عن عدم توافق الثقافات ما بين الجامعات والمجتمع؛ وذلك من خلال إطلاق برامج ريادة جامعية. ومن المتوقع أن يركز برنامج بادر على توسيع نطاق مراكز الابتكار والريادة في جميع أنحاء المملكة بهدف تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة المتمثلة في التواجد تأسيس 600 شركة ناشئة، وخلق 3600 فرصة عمل بحلول عام 2020م (السني، 2017م).

حصد برنامج بادر (<http://www.badir.com.sa>) العديد من الجوائز المتمثلة في:

- من خارج المملكة ومنها: جائزة «أفضل حاضنة ومسرعة أعمال على مستوى السعودية لعام 2018م»، وذلك خلال حفل جوائز مجلة جلوبال براندز العالمية، والذي أقيم في مدينة ماكاو الصينية وتوج برنامج بادر بالجائزة تقديراً لتميزه في الابتكار وإنجازاته ومساهماته الفاعلة في دعم الشركات التقنية الناشئة.
- توج سمو الشيخ "حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم"، ولي عهد دبي برنامج بادر بجائزة الشيخ محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب في دورتها العاشرة، عن فئة أفضل الحاضنات والمسرعات الداعمة لريادة الأعمال على مستوى الوطن العربي لعام 2017م.

والجدير بالذكر أنه لا بد من تسليط الضوء على عدد الحاضنات ومسرعات التقنية التي يحتويها البرنامج، وقبل أن نشرع في سرد الحاضنات ومسرعات التقنية المكونة للبرنامج لا بد من توضيح ماهية الاختلاف بين الحاضنات والمسرعات، فيمكن الفرق الجوهرية بين الحاضنات Incubator والمسرعات Accelerator بمدة الاحتضان ونوعية المشاريع المحتضنة. فالحاضنات تبقي المشاريع محتضنة لديها لفترات أطول (أكثر من ٦

أشهر وقد تصل لسنوات)، ويتم اختيار مشاريع واعدة لكنها أقل نضجاً وتحتاج للكثير من التطوير والتحديث والتجارب والدعم لتكبر. أما المسرعات، فإنها تختار فقط المشاريع الواعدة جداً وشبه المكتملة من حيث النضج وآلية العمل والربح وقابليتها للنمو السريع. لذلك فإنها تختار هذه المشاريع وتحتضنها لفترة تتراوح بين شهر وستة أشهر. بحيث تقوم بتسريع نموها بشكل هائل في هذه الفترة. فتختصر على العمل في أشهر قليلة، ما يتطلب سنة أو سنوات فيما لو عمل رائد الأعمال وحده.

ثانياً: الحاضنات المكونة لبرنامج بادر لحاضنات التقنية (<http://www.badir.com.sa>)

يشتمل برنامج بادر على عدمن الحاضنات وهم على النحو التالي: -

1-حاضنة بادر الرياض "تقنية المعلومات والاتصالات":

أنشئت حاضنة بادر الرياض التي تم تأسيسها في عام 2008م، بهدف دعم وتطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة، وتعتبر أول حاضنة يتم إنشاؤها لتعزيز نمو المشاريع الناشئة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بالمملكة، وتضم 127 مشروعاً، وتسعى الحاضنة من مقرها في الرياض إلى مساعدة رواد الأعمال على تجاوز المراحل الأولى من التأسيس والنمو، إلى جانب تحفيز الابتكار وروح المبادرة في مجالات التقنية، وإيجاد فرص استثمارية في هذا القطاع الحيوي، وتشجيع ورعاية وتنمية ريادة الأعمال التقنية في المملكة، والمساهمة في إيجاد فرص وظيفية جديدة.

2-حاضنة بادر الرياض للتقنية الحيوية:

تأسست حاضنة بادر للتقنية الحيوية في عام 2010م، وتتخذ من مدينة الملك فهد الطبية في الرياض مقراً لها، وتعمل على دعم وتأسيس وتطوير قطاع التقنية الحيوية في مجالات عدة، هي الصحة والطب والصيدلة والقطاع البيئي والزراعي، ومساعدة الباحثين والمتخصصين السعوديين في تأسيس وتطوير مشاريع استراتيجية في مجالات التقنية الحيوية، بهدف تطوير هذا القطاع، ودعم قطاع التقنيات الحيوية السعودي. وتهدف حاضنة التقنية الحيوية إلى تشجيع ودعم إطلاق مشاريع جديدة في مجال التقنية الحيوية؛ وتحتضن مشاريع مختلفة للباحثين والتقنيين والأطباء في مجالات التقنية الحيوية وعلوم الحياة والتي تصنفها الحاضنة لتصبح شركات واعدة وذات قيمة عالية في المملكة، وتضم 28 مشروعاً.

3-حاضنة بادر جدة:

تأسست حاضنة بادر جدة في العام 2012م بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة ممثلة في مركز تنمية المنشآت الصغيرة والناشئة، لتصبح بذلك أول حاضنة أعمال في المنطقة الغربية. وأنشئت بهدف احتضان ٤٠ مشروعاً بجدة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال في المجال التقني بالمنطقة، وتشجيع الشباب السعودي على الابتكار من أجل إنتاج مشروعات تقنية ناجحة وتطوير وتوطين التقنية في المملكة، وتضم 28 مشروعاً.

4-حاضنة بادر القصيم:

أنشئت الحاضنة في عام 2013م، وتتخذ حاضنة بادر القصيم من غرفة القصيم في مدينة بريدة مقراً رئيساً لها؛ حيث ساهمت الغرفة بتوفير الدعم اللوجستي لتسهيل أعمال إدارتها، والحصول على التصاريح اللازمة لها، في حين يتولى برنامج بادر مهام إدارة وتشغيل الحاضنة. لتكون حاضنة أعمال على مستوى عالمي لتقديم خدمات متميزة للمبتكرين ورواد الأعمال من أجل تنمية الأفكار التقنية وتهيئة بيئة عمل قادرة على الإبداع وتطوير وترويج صناعة التقنية في المنطقة والمملكة، وتضم 33 مشروعاً.

5-حاضنة بادر الدمام:

أنشئت حاضنة بادر الدمام في عام 2013م والتي تم تأسيسها بالشراكة مع الشركة السعودية للكهرباء، بهدف تطوير ورعاية نمو الشركات الناشئة في المجال التقني، ولتعزيز نمو المشروعات الحديثة داخل القطاعات التقنية المختلفة في المنطقة الشرقية بالمملكة، وتضم 60 مشروعاً.

6-حاضنة بادر الطائف:

تعتبر حاضنة بادر الطائف ثاني حاضنة لبرنامج بادر في المنطقة الغربية بعد حاضنة بادر جدة؛ إذ أنشئت الحاضنة في عام 2015م، وأطلقت بهدف تعزيز أهداف البرنامج في دعم مجالات ريادة الأعمال والتقنية بالتعاون مع عدة جهات رئيسة بالمحافظة؛ كأمانة منطقة مكة المكرمة والغرفة التجارية الصناعية، وجامعة الطائف، وتضم 52 مشروعاً.

7-حاضنة بادر أبها:

تأسست حاضنة بادر أبها في عام 2017م، بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية في أبها، وقد ساهمت غرفة أبها في توفير مقر للحاضنة، وتجهيزها بالبنية التحتية الضرورية، وتقديم الدعم اللوجستي لتسهيل أعمال تشغيلها وإدارتها، في حين يتولى برنامج بادر مهام إدارة وتشغيل الحاضنة، وتضم 29 مشروعاً.

8-حاضنة بادر المدينة المنورة:

أنشئت حاضنة بادر المدينة المنورة في عام 2018م، بالتعاون مع هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، لتخدم رواد الأعمال المهتمين بتأسيس شركات جديدة تعمل في مجال تقنية التصنيع المتقدمة لتحقيق نهضة صناعية تقنية متطورة في المملكة، وتضم 18 مشروعًا.

ثالثاً: مسرعات التقنية (<http://www.badir.com.sa>)

يتكون برنامج بادر من عدة مسرعات التقنية وهم على النحو التالي:

1-مسرعة بادر:

تأسست مسرعة بادر في عام 2016م، وتدعم مسرعة بادر أصحاب المشاريع التقنية الناشئة لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى منتجات أو خدمات، كما تساعدهم على دخول السوق خلال 90 يوم عمل، ويتم ذلك عبر تقديم برنامج مكثف يتم من خلاله تقديم مجموعة من الخدمات، أبرزها: الخدمات الاستشارية، والبرامج التدريبية المكثفة، والمتابعة، والإرشاد، وورش العمل، يرافقها توجيه متواصل لتطوير ابتكارات رواد الأعمال، وتحويلها إلى مشروعات قائمة، كما يتم الاستثمار المادي في هذه المشاريع للمساعدة في نموها وتطويرها.

2-مسرعة نقل الاختراعات:

تأسست مسرعة نقل الاختراعات في عام 2017م، هي مبادرة يُشرف عليها مكتب بادر لخدمات المخترعين، وتهدف إلى تفعيل الاختراعات السعودية المحمية بموجب براءة اختراع، والتي تعود ملكيتها للأفراد السعوديين، وذلك من خلال بناء النماذج الأولية وإجراء الاختبارات والتجارب مروراً ببناء المنتجات النهائية لتلك الاختراعات، إضافة إلى بناء الهوية التجارية لتلك الاختراعات مع تقديم الخدمات اللوجستية مثل الاستشارات القانونية والاستشارات الإدارية والتجارية وتوفير المرافق لإنجاح تلك المشروعات.

3-مسرعة المنشآت الصناعية:

تأسست مسرعة المنشآت الصناعية في عام 2018م، هي أول مسرعة أعمال خاصة في المملكة تدعم وتستثمر في المشاريع الصناعية الناشئة، والتي أنشئت تحت مظلة مبادرة برنامج بادر لتسريع نمو المشاريع الناشئة لرواد الأعمال وبالتعاون مع صندوق التنمية الصناعية السعودي، وذلك لدعم المشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية، والتي تكون غير مستوفية للشروط والمتطلبات اللازمة للحصول على الدعم المالي

والاستشاري من صندوق التنمية الصناعية. وبإضافة لعقد ثلاثة مسرعات للتقنية في عام 2019م، بذلك يبلغ عدد المسرعات التي عقدت إلى ستة مسرعات للتقنية.

رابعًا: إنجازات برنامج بادر لحاضنات التقنية:

حقّق برنامج بادر العديد من إنجازات وتتلخص وفي النقاط الآتية:

- 1- التغلب على نسبة تعثر المشروعات المحتضنة في مراحلها المبكرة.
- 2- عقد ورش عمل، ودورات لتنمية مهارات رواد الأعمال في المملكة.
- 3- رفع مستوى الوعي في مجال ريادة الأعمال التقنية، وفي الواقع كان البرنامج ولا يزال يقود العديد من الجهود لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال، وتعزيز روح الإبداع والابتكار في المجتمع السعودي.
- 4- مشاركة "حاضنة بادر للتقنية الحيوية" في معرض الشرق الأوسط للجزئيات الحيوية الأول في الإمارات العربية المتحدة.
- 5- توقيع عدد من الاتفاقيات مع كل من (البنك الدولي لحاضنات الأعمال، برنامج انفوديف، معهد ستانفورد للبحوث العالمي، جمعية حاضنات الأعمال الأمريكية منظمة جلوبل كونيك العالمية، منظمة ستارت اب ويكند الدولية، شركة جوجل، وشركة مايكروسوفت، وشركة إنتل العالمية).
- 6- حصل البرنامج على شهادة الجودة العالمية الشاملة "الأيزو" في نظام إدارة الجودة وتطوير أساليب تقديم خدمات البرنامج بجودة، وكفاءة عالية، وتهيئة بيئة العمل المحفزة للإبداع، والابتكار.
- 7- تأسيس أول شبكة للمستثمرين الأفراد في المملكة «شبكة سرب»، وفي شهر مايو من عام 2012م، والتي تهدف إلى سدّ الفجوات التمويلية وتخطي العقبات التي تعوق انتقال المشاريع من مجرد أبحاث إلى مشروعات قائمة.
- 8- إنشاء مكتب خدمات المخترعين السعوديين، والذي يعد الأول من نوعه على مستوى العالم في تقديم الخدمات بشكل مجاني للمخترعين السعوديين مما ساهم في نجاح دعم المشروعات المحتضنة.
- 9- استجواز مشروع عنواني من قبل شركة (كريم) وانضم صاحب المشروع إلى فريق المؤسسين في (كريم).

خامسًا: نماذج لبعض المشروعات المتخرجة من قبل برنامج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية (المختصين، 2017م).

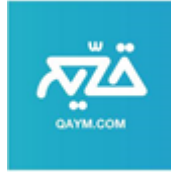
سيتم تقديم نماذج من أبرز المشروعات المتخرجة من قبل البرنامج والتي أصبحت شركات في السوق السعودي فيمايلي:



1- تأسست الشركة "عملتي" في عام 2010م، وقد انضمت إلى برنامج الاحتضان برنامج بادر لحاضنات التقنية في العام 2011م، تقوم الشركة على تقديم حلول مبتكرة ومتكاملة للدفع الالكتروني قائمة على تقنية تم تطويرها في المملكة المتحدة وتستهدف أسواق الشرق الأوسط.



2- ايسيل بدأت كفكرة موقع الكتروني وقد انضمت إلى برنامج الاحتضان في العام 2010م، تقوم ايسيل على تقديم حزمة من الخدمات للأسر المنتجة من خلال ادارة خدمات التسويق باستخدام ادوات تسويقية متعددة لمساعدة الأسر المنتجة على الوصول إلى المستهلك وتوفير فرص للبيع.



3- قيم تم التأسيس والانضمام إلى برنامج بادر في عام 2009م، قيم هو موقع لتقييم المطاعم، يعطي قيم لكل مطعم صفحته الخاصة التي تحتوي على تقييم رقمي يمثل انطباع الأعضاء عنه. كما تحتوي الصفحة على أوصاف (Tags) تصف المطعم وما يقدمه وكذلك القدرة على كتابة التقييمات الكتابية (Reviews) المميز في قيم هو أن كل محتوياته يعدها أعضاء مجتمع قيم. فأعضاء المجتمع هم الذين يضيفون المطاعم ومستوياتها وتقييمها وربطها بالمدن، كما يتيح تفاعل أعضاء المجتمع وتمكينهم من تغيير وتحسين محتويات الموقع.



4- بوابة إلكترونية موحدة للسوق العقاري السعودي.



5- دليل الرياض تم التأسيس والانضمام إلى برنامج بادر في عام 2013م، هو عبارة عن موقع إلكتروني يوفر قاعدة بيانات كبيرة تضم معظم المطاعم الموجودة في مدينة الرياض.



6- سمارتمنيو تم التأسيس والانضمام إلى برنامج بادر في عام 2012م، يقدم المشروع خدمة للمطاعم والمقاهي بواسطة شاشات اللمس والتي تغطي جانب التسويق، العرض والتفاعل مع قائمة الطلبات، معلومات صحية عن الطلب، الدفع، وتقليل الوقت والجهد للمستخدم.



7- راج العالمية تسويق إلكتروني من خلال مزاد إلكتروني، متجر إلكتروني دائم للتمور.



8- هو موقع إلكتروني وتطبيق على الهواتف الذكية يساعد الطالب للأعداد لاختبار القدرات بطريقه ممتعه وذكىه ومصممه لتلبي احتياجه الشخصي من خلال أكبر بنك للأسئلة ليتفوق بأعلى نسبة



9- يهدف هذا المشروع إلى تحسين الرعاية الصحية في المملكة، طبيب دوت كوم يقدم خدمات مجانية تسمح للمرضى البحث عن الأطباء وجدولة المواعيد بسهولة عن طريق الإنترنت يوميًا.



10- تطبيق يساعد على تحسين رحلة الحج والعمرة عبر ربط التطبيق مع خدمة تحديد الموقع للجوال وتعريف اتجاه الكاميرا عن طريق البوصلة لاستعمالها كمعرف للمناطق.



11- سيمانور هو أكبر مشروع تقني لخدمة التعليم والمناهج الدراسية في المملكة عبر موقع (نور) الذي يقدم أكثر من ثلاثة آلاف درس 100 ألف صفحة، ومكتبة إلكترونية ضخمة، استفاد من خدماته أكثر من 215 ألف مدرس وبلغ عدد الزوار أكثر من 5 ملايين زائر.



12- انضمت شركة MedEX للمعدات والخدمات الطبية الدولية الى برنامج الاحتضان ببادر في عام 2010م، وتقوم هذه الشركة بتصنيع المعدات الطبية والاثاث المعدني المقاوم للصدأ وبجودة عالية وتزويد المستشفيات والمختبرات بها، ويتم انتاج هذه المعدات محلياً في العربية السعودية.

بعد التعرف على الإنجازات التي حققها برنامج بادر لحاضنات التقنية، ونماذج لبعض المشروعات المحتضنة من برنامج بادر لحاضنات التقنية، واجه البرنامج عدة تحديات وصعوبات ومنها:

1- المهارات التقنية المتميزة غير المتوفرة في المملكة العربية السعودية مما يضطرهم للخروج خارج المملكة.

2- المحافظة على استمرار الموظفين في الشركات الناشئة والصغيرة لوجود شركات حكومية وخاصة تقدم رواتب أفضل.

3- استمرار تمويل البرنامج من قبل القطاع الخاص والمستثمرين الأفراد.

4- منافسة القطاع الحكومي والخاص للمحتضنين.

5- مشروع الإرشاد وتوفير مرشدين للمحتضنين من جميع التخصصات المطلوبة.

6- إقناع الشركات الكبرى بدعم منتجات المحتضنين ذات الجودة العالية.

تلك هي أهم التحديات الماثلة أمام برنامج بادر لحاضنات التقنية، وفي سبيل التغلب على تلك التحديات والصعوبات، كان لابد من التعرف على التطلعات المستقبلية لدى القائمين على برنامج بادر، وهي منافسة برنامج بادر على مستوى قارة آسيا ودول الخليج العربي والوطن العربي حيث يقود برنامج بادر الشبكة العربية لحاضنات الأعمال والمدن الذكية والتي تحت مظلة الأمم المتحدة، وأما عن المقترحات التي سيتخذها البرنامج بغية الوصول إلى المجتمعات المعرفية المتقدمة القائمة على اقتصاد المعرفة، فهي إنشاء صندوق لتمويل البرنامج بغرض توفير مصادر للدعم المالي المستمر للمشروعات المحتضنة.

وبناءً عليه، يعد برنامج بادر رائدًا في مجال حاضنات التقنية، إذ إنه أسس أول حاضنة أعمال في المملكة العربية السعودية، وله دور هام في إنتاج المعرفة، وتوليدها من خلال توفير البيئة المناسبة لأصحاب المشروعات المحتضنة، ويركز البرنامج بشكل مباشر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بتفعيل عمليات الابتكار، والإبداع، من خلال وحدة خدمات المخترعين، وتحويل أفكار أصحاب المشروعات المحتضنة إلى منتجات ذات طبيعة نفعية، وخروجها إلى السوق المحلي والعالمي مع ضمان الاستمرارية لها، ونجح برنامج بادر في تأسيس أول شبكة للمستثمرين الأفراد في المملكة «شبكة سرب»، والتي تهدف إلى سد الفجوات التمويلية وتخطي العقبات التي تعوق انتقال المشاريع من مجرد أبحاث إلى مشروعات قائمة، كما نجح البرنامج في دعم وتسهيل تمويل الشركات التقنية الناشئة.

وترى الباحثة بعد رصد نموذج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية، أنه خير نموذج لمجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، فيسعى برنامج بادر إلى تحفيز وتعزيز مجتمع ريادة الأعمال في المجال التقني، وتحفيز الابتكار عبر تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات رواد الأعمال والشركات الناشئة، ودعم وتطوير صناعة الحاضنات التقنية في المملكة، فضلاً عن الترويج لمفهوم ريادة الأعمال التقنية، وتحويل المشاريع التقنية إلى فرص تجارية ناجحة، وإرساء بيئة خصبة لنشوء مشروعات تقنية ناشئة، بالاعتماد على مبدأ الحد من المخاطر، وبناء شركات قابلة للنجاح والاستمرار. ويهدف البرنامج لتحقيق رؤية المملكة 2030 نحو مجتمع فعال بحيث يكون الابتكار والإبداع هو المصدر الرئيسي لثروة المجتمع ورفاهيته، وتوليد الوظائف، ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

استهدفت الدراسة التعرف على مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، فالمعرفة هي القوة المشغلة لكافة النشاطات البشرية، ولكن أخيراً، ونتيجة للثورة المعرفية، والتي ركزت على المعرفة كأداة، ومحرك رئيس للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وهي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواء بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين.

وضعت المملكة استراتيجية وطنية هادفة للتحول إلى مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة الإطار الاستراتيجي التخطيطي بعيد المدى خلال المدة (1425_1445هـ) (2005 - 2025م). وتعد مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية المؤسسة البحثية الوطنية الرئيسة في المملكة، المنوط بها التطوير والاستثمار في المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، لتعزيز بناء مجتمع قائم على المعرفة بما يخدم التنمية المستدامة للمملكة. وقد حددت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية رؤيتها في أن تكون مؤسسة رائدة عالمياً للعلوم والتقنية، ترعى الابتكار وتعزز تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها. فتختص المدينة باقتراح السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية ووضع الاستراتيجية والخطة اللازمة لتنفيذها.

ويعد برنامج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية خير نموذج لتحول المملكة نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، فيسعى برنامج بادر إلى دعم وتطوير صناعة الحاضنات التقنية في المملكة، فضلاً عن الترويج لمفهوم ريادة الأعمال التقنية، وتحويل المشاريع التقنية إلى فرص تجارية ناجحة، وإرساء بيئة خصبة لنشوء مشاريع تقنية ناشئة، بالاعتماد على مبدأ الحد من المخاطر، وبناء شركات قابلة للنجاح والاستمرار.

- النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة:

أولاً: النتائج:

1- إن المملكة العربية السعودية قد تقدمت بشكل ملحوظ على مدى العقود القليلة الماضية. ومع ذلك، هناك بعض المجالات التي لا يزال يتعين معالجتها إذا أرادت المملكة العربية السعودية أن تصبح اقتصاداً معرفياً ناجحاً.

- 2- يقوم مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة على مجموعة من المقومات والركائز الهامة منها الركيزة الاقتصادية، والركيزة التكنولوجية، وركيزة الموارد البشرية. وترى الباحثة أن تلك الركائز مهمة وأساسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة في أي دولة ومنها المملكة.
- 3- وضعت المملكة العربية السعودية استراتيجية وطنية من خلال وزارة الاقتصاد والتخطيط لإنشاء مجتمع معرفي ينشر تلك المعرفة ويستثمرها في كافة المجالات المختلفة في المجتمع.
- 4- أدركت المملكة أهمية التعليم من أجل تحقيق أهدافها في إقامة اقتصاد قائم على المعرفة، فالتعليم الجامعي دور كبير في دعم خطط التنمية والتحول إلى مجتمع المعرفة من خلال الاهتمام بالثروة البشرية التي تعد أساساً وامتداداً للثروة الطبيعية.
- 5- احتلت المملكة العربية السعودية المركز رقم 43 عالمياً على مؤشر الابتكار العالمي في عام 2015م، والمركز رقم ٣٢ على مستوى العالم في البحث العلمي بحسب منظومة "SJR" التي تعنى بالترتيب الدولي للعلوم في عام ٢٠١٦م.
- 6- عملت المملكة على تعزيز منظومة الابتكار الوطنية بهدف تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، والتركيز على الموارد البشرية.
- 7- إن من أهم معايير تقويم الاستراتيجية الوطنية؛ للتحول إلى مجتمع المعرفة هي مخرجات التعليم والتطوير، والابتكار والابداع الفني.
- 8- يمثل برنامج بادر لحاضنات التقنية بيئة وطنية للإبداع في مجال التقنية بهدف دعم فرص مشاريع الأعمال المبنية على التقنية، وتطوير ريادة الأعمال التقنية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- 1- زيادة تنمية رأس المال البشري من أجل زيادة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- 2- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والذي يمثل حالياً نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية. يجب زيادة ذلك للتنافس مع دول مجموعة العشرين الأخرى. وذلك لأن التميز في البحوث الأساسية (بما في ذلك البحوث الأساسية الموجهة) والبحوث التطبيقية، وفي البحوث، تلعب الجامعات دوراً مهماً في خلق اقتصاد المعرفة.

- 3- إن معالجة البطالة، والبطالة بين الإناث المتعلّقات في الجامعات على وجه الخصوص، والتي تشكل مصدر قلق كبير. تحتاج العاملات في مجال المعرفة إلى الوصول بشكل أكبر إلى وظائف القطاعين العام والخاص. على سبيل المثال، عند مناقشة قضايا البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي
- 4- إطلاق المزيد من الحاضنات الجديدة بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وجميع أنحاء المملكة العربية السعودية.
- 5- ضرورة أن تتبنى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية المزيد من برامج الحاضنات في مجالات معرفية مختلفة.
- 6- دعم الحاضنات الوطنية في جميع أنحاء المملكة من خلال توحيد الجهود، وتسهيل تبادل المعلومات، والخبرات، والتجارب بين حاضنات الأعمال السعودية، وصناع القرار، والجهات ذات العلاقة مما يدعم تطوير صناعة الحاضنات في المملكة.
- 7- تعزيز التعاون بين الجامعات السعودية، وحاضنات التقنية في المملكة العربية السعودية.
- 8- تنظيم ورش عمل عن الابتكار، والعمل على إضافة مناهج بالجامعات السعودية لتكون محفزة للإبداع، والابتكار، وتأسيس نواد طلابية بها لرفع مستوى الوعي في مجال ريادة الأعمال.
- 9- تطوير الخدمات وتحسينها وفق أعلى المستويات مع ما يتفق وتحقيق توجهات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
- 10- تطوير برنامج بادر لحاضنات التقنية للوصول إلى العالمية.
- 11- زيادة حجم الانفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير والابتكار.
- 12- تطوير الإستراتيجية الوطنية للتعليم والابتكار.
- 13- استخدام تقنية المعلومات المعرفية في قطاع التعليم قبل الجامعي.
- 14- تطور البرامج التعليمية وتحديثها بشكل مستمر ودوري في جميع المراحل التعليمية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

- التقرير السنوي لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (2014م).
- التقرير السنوي لبرنامج بادر لحاضنات التقنية (2014، 2016، 2017م).
- الحربي، تركي، 2017م، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية.

- الرابغي، ريم؛ الشماسي، ندى، 2017م، الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، المجلد 24، العدد 1، محرم 1439هـ، ص 112-160.
- السني، فواد، 2005م، أين نحن العرب من اقتصاديات المعرفة، المملكة العربية السعودية، مجلة الأسواق، العدد 120، جدة، ص 54-85.
- الشمري، هاشم، وآخرون، 2008م، الاقتصاد المعرفي، عمان، الاردن، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الشهري، صالح، 2019م، تقويم الاستراتيجية الوطنية السعودية للتحول إلى مجتمع المعرفة، المملكة العربية السعودية، رسالة (دكتوراه)-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية.
- العوض، محمد، 2013م، تطبيقات نموذج مجتمع المعرفة وانعكاساتها على الأنظمة الاجتماعية، مجلة ركائز معرفية، المجلد الأول، العدد الأول، 1435هـ، ص 25-65.
- جامعة السلطان قابوس، مجتمع المعرفة التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد الثاني، 2007م.
- حسانة، محي الدين، 2004م، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد التاسع، العدد الثاني، ص 90-120.
- سالمى، جمال، 2010م، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع.
- سليمان، جمال، 2009م، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، الاردن.
- سماي، علي، 2010م، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية.
- عماد الدين، شرعة، 2012م، دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فاروق، عبد الخالق، 2005م، اقتصاد المعرفة في العالم العربي: مشكلاته وأفق تطوره، الامارات العربية المتحدة.
- قاري، زكية، 2008م، إدارة المعرفة، المملكة العربية السعودية، رسالة (ماجستير)، جامعة أم القرى.
- قائمة المختصين - برنامج بادر لحاضنات التقنية- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، 2017م.
- منصور، محمد، 2013م، الاستعداد للمستقبل: تنمية مجتمع المعرفة والابتكار وشروط الانتقال إلى اقتصاد المعرفة في الوطن العربي-مصر.
- موقع (بادر لحاضنات التقنية). تاريخ زيارة الموقع 2019/11/11 <http://www.badir.com.sa>
- موقع (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية). تاريخ زيارة الموقع 2019/11/11
- <https://www.kacst.edu.sa/arb/about/Pages/WhoWeAre.asp>
- موقع ويكيبيديا برنامج بادر. <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1>
- موقع ويكيبيديا مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1>
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية العاشرة، "2015-2019"، المملكة العربية، 2019م.
- يوسف، محمد، 2013م، اقتصاد مدن المعرفة: خصائص وتحديات مع التعرض للتجربة المصرية، الملتقى العلمي حول الرؤى المستقبلية.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

- Allam Ahmed Ibrahim, 2013, "Transforming The United Arab Emirates into a Knowledge – based economy " , World Journal of Science, Technology and Sustainable Development, Vo1.10 . pp.84-102.
- SamiaSattiNour, 2014, "Prospects for transition to a Knowledge – based economy in the Arab region" , World Journal of SCIENCE, technology and Sustainable Development , Vo1. 11 pp. 256-270.
- Mohammad Al-Sudairi,Saad Haj Bakry, Knowledge issues in the global innovation index: Assessment of the state of Saudi Arabia versus countries with distinct development, nnovation: Organization & Management 16(2)2014.
- NicoStehr and Alexander Ruser, Knowledge Society, Knowledge Economy and Knowledge Democracy, Springer International Publishing AG 2017.
- M Nurunnabi, Transformation from an Oil-based Economy to a Knowledge-based Economy in Saudi Arabia: the Direction of Saudi Vision 2030, Journal of the Knowledge Economy 8 (2), 2017.